الكفاية التداولية في نحو اللغة العربية الوظيفي

Pragmatic adequacy in Functional Arabic grammar

د. عاشوربن لطرش*

المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة (الجزائر)

benlatreche.achour@ensc.dz

تاريخ الإرسال: 2023/04/29	تاريخ التقييم: 2023/07/21	تاريخ القبول: 2023/12/30

الملخص:

نحو اللغة العربية الوظيفي هو مقاربة حديثة لنحو اللغة العربية، يقوم، مع نظرية النّحو الوظيفي التي انبثق منها، على مبدأ أنّ الكفاية التفسيرية تشمل ثلاث كفايات: الكفاية التداولية والكفاية النفسية والكفاية النمطية. في هذا المقال سنتناول الكفاية التداولية في نحو اللغة العربية الوظيفي بتسليط الضوء على جانبين من جوانب هذه الكفاية: أحدهما يتعلق بالإجراءات التي يعتمد عليها نحو اللغة العربية الوظيفي لتحقيق هذه الكفاية، وسنركز هنا على التمثيل للوظائف التداولية (البؤرة والمحور والمبتدأ والذيل والمنادى). والآخر هو إسهام الكفاية التداولية في الكفاية التفسيرية، وذلك من خلال دور الوظائف التداولية في تفسير بعض الظواهر في اللغة العربية، كالنبر والإعراب الوظيفي ورتبة مكونات الجملة.

كلمات مفتاحية : نحو اللغة العربية الوظيفي؛ الكفاية التداولية؛ الكفاية التفسيرية؛ الوظائف التداولية؛ اللغة العربية.

Abstract:

Functional Arabic grammar is a modern approach to Arabic grammar; based, with the functional grammar theory from which it emerged, on the principle that explanatory adequacy includes three adequacies: pragmatic adequacy, psychological adequacy, and typological adequacy. In this article, we will discuss the pragmatic adequacy in Functional Arabic grammar by highlighting two aspects of this adequacy. One of them is related to the procedures on which functional Arabic grammar depends to achieve this adequacy, and we will focus here on the

representation of the pragmatic functions (focus, topic, theme, tail, and vocative). The other is the contribution of pragmatic adequacy in the explanatory adequacy, through the role of pragmatic functions in explaining some phenomena in the Arabic language, such as: stress, functional case, and the order of the constituents of the phrase.

Keywords: Functional Arabic grammar; Pragmatic adequacy; explanatory adequacy; pragmatic functions; Arabic language.

*المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تسعى النظريات اللسانية، وخاصة بعد ظهور أفكار تشومسكي (Naom Chomsky) ضمن ما يُعرف بـ"اللسانيات التوليدية والتحويلية"، إلى تحقيق الكفاية التفسيرية. وغالبا ما تركز النظرية اللسانية في سعيها إلى تحقيق هذه الكفاية على جانبين: جانب اكتساب اللغة؛ أي تفسير اكتساب الطفل للغة، وجانب الظواهر اللغوية؛ أي تفسير الظواهر اللغوية بالبحث عن العلل والأسباب الكامنة وراء كل ظاهرة.

ويمكن أن نحيل، في ما يتعلق بتفسير اكتساب الطفل للغة، على فرضيتين شاعتا في الدرس اللساني الحديث، وهما: الفرضية السلوكية لبلومفيلد (Leonard Bloomfield) والفرضية الفطرية لتشومسكي، الأولى تفترض أنّ اللغة سلوك يكتسبه الطفل كما يكتسب السلوكات الأخرى بالمثير والاستجابة والتعزيز [1]، والثانية تفترض أنّ الطفل يمتلك بالفطرة مجموعة فرضيات عن اللغة، ويمتلك أيضا أشكالا مجردة لقواعد لغوية تتحقق في ذهنه من خلال المعطيات اللغوية التي يتعرض لها[2].

وأما في ما يتعلق بتفسير الظواهر اللغوية، وهو ما يهمنا هنا، فالملاحظ أنّ النظريات اللسانية تعتمد في ذلك على المبادئ التي قامت عليها. ونظرا لاختلاف هذه المبادئ من نظرية إلى أخرى اختلفت متطلبات تحقيق الكفاية التفسيرية في كل نظرية. ولتوضيح هذه الفكرة أكثر سنتناول في هذه الدراسة الكفاية التداولية في نحو اللغة العربية الوظيفي. وكما سنرى لاحقا،

تُعدّ هذه الكفاية في الأنحاء الوظيفية جزءا من الكفاية التفسيرية [3]. وبعبارة أوضح، تُعدّ من متطلبات تحقيق الكفاية التفسيرية.

ويتوزع مضمون الدراسة على المحاور الآتية:

- الإطار النظري لنحو اللغة العربية الوظيفي.
- الوظائف التداولية في نحو اللغة العربية الوظيفي.
- دور الوظائف التداولية في تحقيق الكفاية التفسيرية.

2.الإطار النظري لنحو اللغة العربية الوظيفي:

نحو اللغة العربية الوظيفي هو نحوٌ حديثٌ للغة العربية، اقترحه أحمد المتوكل في إطار مشروعه "المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي"، حيث جعل بناء نحو وظيفي للغة العربية أحد أبرز أهداف هذا المشروع، يقول موضحا ذلك: "للتوجه اللساني الذي اصطلحنا على تسميته "المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي" ثلاثة أهداف متوازية متزامنة: الوصف والتفسير اللغويان والتأصيل والإجراء. استشرافا لإحراز الهدف الأول قِيم ببناء نحو وظيفي للغة العربية يرصد ظواهرها في التزامن وفي التطور من منظور تبعية البنية للوظيفة مقارنا إياها باللغات التي تنامطها واللغات المنتمية إلى أنماط مغايرة"[4].

وقد شاع بين الباحثين تسمية هذا النّحو باسم "نحو اللغة العربية الوظيفي" بعد نشر أحمد المتوكل سنة 1986 كتابا ضمّن في عنوانه هذا الاسم، وهو كتاب "دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي". والذي يُفسر وصف هذا النّحو بـ"الوظيفي" هو قيامه على مبادئ نظرية النّحو الوظيفي ليسمون دك (Simon Dik).

وهذه النظرية؛ أي نظرية النّحو الوظيفي، هي نظرية لسانية حديثة، ظهرت الصياغة الأولية لأسسها والمبادئ التي تحكم تنظيم مكونات جهازها الواصف في كتاب سيمون دك "النّحو الوظيفي" " Functional Grammar" الذي نُشر سنة 1978[5]. وككل نظرية علمية، تطورت نظرية النّحو الوظيفي وصار لها شأن في الدرس اللساني الحديث بفضل جهود العديد من الباحثين الذين تبنّوها وعملوا على تطبيقها على أكبر عدد ممكن من اللغات، وأحمد المتوكل واحد منهم، فقد أسهمت أبحاثه في نحو اللغة العربية الوظيفي في إغناء هذه ال نظرية

بنموذجين نحويين، هما: " نموذج نحو الطبقات القالبي" (المتوكل 2003) و"نموذج نحو الخطاب الوظيفي الموسع" (المتوكل2011).

والمعروف أيضا أنّ نظرية النّحو الوظيفي من النظريات اللسانية المؤسَّسة تداوليا. ويظهر هذا التوجه أول ما يظهر في ما يُعرف في إبستيمولوجيا العلوم بـ"فرضية العمل المؤسِّسة للنظرية"؛ إذ يتصور الوظيفيون أنّ اللغة بنية وأداة في الوقت نفسه؛ هي بنية باعتبارها نسقا من الخصائص الصوتية والصرفية والتركيبية، وهي أداة باعتبارها تؤدي وظيفة معينة داخل المجتمعات البشرية[6]. و هذا التصور ينعكس بشكل واضح على المبادئ التي قامت عليها هذه النظرية، ومن ذلك، على سبيل التمثيل لا الحصر، المبادئ الآتية:

- **الوظيفة الأساسية للغة هي التواصل:** وهذا المبدأ يرتبط ارتباطا وثيقا بفرضية العمل المؤسِّسة لنظرية النّحو الوظيفي، وخاصة في ما يتعلق بأداتية اللغة؛ إذ المقصود بعبارة "اللغة أداة" أنّ اللغة تؤدي وظيفة معينة ، وهي، كما يجمع عليه الوظيفيون، التواصل، يقول أحمد المتوكل: "رغم أنّه من الممكن أن تؤدي اللغة وظائف مختلفة (الوظائف الست التي تحدث عنها ياكبسون 1963 والوظائف الثلاث الواردة عند هاليداي 1970 مثلا) فإنّ وظيفتها الأساسية هي إتاحة التواصل بين مستعملها"[7].

- **قدرة المتكلم –المستمع قدرة تواصلية:** وهذا المبدأ يرتبط بالمبدأ الأول؛ إذ يذهب الوظيفيون إلى أنّ كون اللغة بنية تؤدي وظيفة التواصل يقتضي أن تكون القدرة اللغوية قدرة واحدة تجمع بين النّحو والتداول؛ أي تجمع بين معرفة المتكلم –المستمع للقواعد الصوتية والصرفية والتركيبية التي تمكِّنه من إنتاج وتأويل عبارات لغوية سليمة، ومعرفته للقواعد التداولية التي تُمكِّنه من إنتاج وتأويل عبارات لغوية سليمة في مقامات تواصلية مختلفة[8]. وأطلقوا على هذه القدرة اسم "القدرة التواصلية" لتلافي الخلط بينها وبين القدرة اللغوية عند تشومسكي وغير الوظيفيين بصفة عامة.

- **موضوع النظرية اللسانية هو اللغة باعتبارها بنية وأداة:** وهذا المبدأ يرتبط أيضا بالمبدأ الأول؛ ذلك أنّ عدُّ اللغة بنية تؤدي وظيفة معينة يُلزم، بحسب الوظيفيين، النظريات اللسانية أن تأخذ هذين الوجهين (البنية والوظيفة) وتأثير أحدهما على الآخر بعين الاعتبار، يقول أحمد المتوكل موضحا هذه الفكرة: "إذا كانت البنية والوظيفة على هذه الدرجة من الترابط أصبح من

الضروري أن يُتخذ موضوعا للوصف اللغوي لا الخصائص البنيوية فقط بل كذلك الخصائص الوظيفية والتعالقات القائمة بين المجموعتين من الخصائص"[9].

- **بنية اللغة مرتبطة بوظيفتها ارتباطا يجعل البنية انعكاسا للوظيفة:** وهذا المبدأ هو امتداد للمبدأ السابق؛ إذ لمّا اقتنع الوظيفيون بوج ود ارتباط بين بنية اللغة ووظيفتها افترضوا أنّ هذه الأخيرة؛ أي وظيفة اللغة، تحدد البنية. وبتعبير آخر، افترضوا أنّ بنية اللغة، مُمثّلة في خصائصها الصوتية والصرفية والتركيبية، تابعة لوظيفتها، الممثّلة في خصائصها الدلالية والتداولية، وقد لخص أحمد المتوكل هذا المبدأ في قوله: "ترتبط بنية اللغة بوظيفتها التواصلية ارتباطا يجعل البنية انعكاسا للوظيفة"[10].

- **الكفاية التفسيرية تتحقق بتحقيق ثلاث كفايات:** تسعى نظرية النّحو الوظيفي، شأنها شأن جميع النظريات اللسانية الحديثة، إلى تحقيق الكفاية التفسيرية ، ولكنها ترهن تحقيق هذه الكفاية بتحقيق ثلاث كفايات فرعية، هي: الكفاية التداولية والكفاية النفسية والكفاية النمطية[11].

هذه هي أهم المبادئ التي تقوم عليها نظرية النّحو الوظيفي لسيمون دك والأنحاء الوظيفية بصفة عامة. والذي يهمنا منها هو المبدأ الأخير؛ أي ارتباط تحقيق الكفاية التفسيرية بتحقيق الكفاية التداولية والكفاية النفسية والكفاية النمطية ، وبالتحديد تهمنا في هذا المبدأ مسألتين: إحداهما تتمحور حول الإجراءات التي يعتمد عليها نحو اللغة العربية الوظيفي لتحقيق الكفاية التداولية، والأخرى تتمحور حول علاقة الكفاية التداولية بالكفاية التفسيرية، أو دور الكفاية التداولية في تحقيق الكفاية التفسيرية في نحو اللغة العربية الوظيفي.

والذي ألفيناه، في ما يخص المسألة الأولى، أنّ أحمد المتوكل حصر الإجراءات التي تتحقق من خلالها الكفاية التداولية في إجراءين، وهما:

- الأول: أن يُمثّل داخل النّحو ذاته لكل الخصائص التداولية للجملة. وتشمل هذه الخصائص:

- الخصائص الوجهية : والمقصود بها الوجوه القضوية التي تدل عليها ال جملة، كمؤكد، ومحتمل، وواجب،...وغيرها من الوجوه.

- الخصائص الإنجازية : والمقصود بها القوة الإنجازية التي تواكب ال جملة، كالا ستفهام، والإخبار، والوعد، والأمر،...وغيرها من القوى الإنجازية الحرفية والمستلزمة.

- الوظائف التداولية التي تدل عليها الحدود أو الجملة برمتها.

- والثاني: أن يكون المستوى الذي يُمثَّل فيه للخصائص التداولية سابقا من حيث مراحل اشتقاق الجملة على المستوى الذي تُحدّد فيه الخصائص البنيوية (الخصائص الصوتية والصرفية والتركيبية)؛ وذلك عملا بمبدأ تبعية البنية للوظيفة[12].

ولأن المقام لا يتسع للتمثيل لهذين الإجراءين ، ارتأينا أن نقتصر، في ما يتعلق بالإجراء الأول، على التمثيل للوظائف التداولية التي تدل عليها الحدود في الجملة العربية. وأما ما يتعلق بالإجراء الثاني، فالمعروف أنّ الوظيفيين افترضوا أنّ إنتاج أو اشتقاق الجملة يتم بالانتقال من بنية دلالية تداولية يُمثّل لها على مستوى البنيتين الحملية والوظيفية إلى بنية صوتية صرفية تركيبية تتحدد على مستوى البنية المكونية [13]. ورغم التعديلات التي طرأت على هذه البنيات الثلاث (البنية الحملية والبنية الوظيفية والبنية المكونية) إلا أنّ مبدأ إنتاج الجملة لم يتغير، فهو خاضع دائما للمراحل التي يقوم عليها التواصل اللغوي، وهي عند الوظيفيين:

- "انتقاء النمط التواصلي وإطاره العام (المركز الإشاري، الأسلوب..)؛

- وتحديد القصد التداولي (إخبار، سؤال، وعد، وعيد، أمر...)؛

- وانتقاء الفحوى الدلالي المراد تمريره والذي يلائم القصد التداولي؛

- وصياغة القصد والفحوى في بنية صورية مناسبة"[14].

وواضح هنا أنّ افتراض الوظيفيين بأنّ تحقيق الخصائص البنيوية للجملة يتم في آخر مرحلة من مراحل إنتاجها يقتضي أن تكون هذه البنية تابعة لما تحدده وتوفره المراحل السابقة، وهي مراحل يُمثّل فيها للخصائص الدلالية والتداولية للجملة، وبهذا يتحقق مبدأ تبعية البنية للوظيفة.

وأما في ما يخص المسألة الثانية؛ أي دور الكفاية التداولية في تحقيق الكفاية التفسيرية، فقد لاحظنا أنّ الخصائص التداولية (الخصائص الوجهية والخصائص الإنجازية والوظائف التداولية) تؤدي دورا مهما في تفسير كثير من الظواهر في اللغة العربية، ومن ثمّ، فهذه الخصائص تسهم في الوقت نفسه في تحقيق الكفاية التداولية والكفاية التفسيرية.

ولتوضيح هذه الفكرة سنعرض بعض الأمثلة تُبيّن كيف تسهم الوظائف التداولية في تفسير النبر والإعراب الوظيفي ورتبة مكونات الجملة.

3.الوظائف التداولية في نحو اللغة العربية الوظيفي:

يُمثّل في الأنحاء الوظيفية للعالم موضوع الحديث، سواء أكان هذا العالم عالم الواقع أم كان عالما من العوالم الممكنة، في شكل بنية تتألف من محمول وعدد من الحدود ، والمحمول هو المكون الذي يدل على الواقعة، للضرب والذهاب والأكل [15]. ويأتي في نحو اللغة العربية الوظيفي إما فعلا وإما اسما وإما صفة وإما ظرفا وإما مركبا حرفيا [16]، كما يتضح من الجمل: كتب زيد رسالة. زيد أستاذ. زيد حزين. السفر غدا. زيد في الدار. فمحمول الجملة الأولى هو الفعل "كتب"، ومحمول الجملة الثانية هو الاسم "أستاذ"، ومحمول الجملة الثالثة هو الصفة "حزين"، ومحمول الجملة الرابعة هو الظرف "غدا" ، ومحمول الجملة الخامسة هو المركب الحرفي "في الدار".

والحدود هي المكونات التي توارد المحمول. وتُصنف إلى نوعين: حدود داخلية وحدود خارجية[17]، والحدود الداخلية هي الحدود التي تمثّل موضوعات المحمول. وبتعبير آخر، هي حدود تدل على الذ وات المشاركة في الواقعة التي يدل عليها المحمول، كالذات التي قامت بالواقعة، والذات التي وقعت عليها الواقعة، وغيرها، وتدل أيضا على ظروف الواقعة، كزمانها ومكانها. وتُسمى العبارة اللغوية التي لا تشتمل إلا على هذه الحدود حملا وجملة في الوقت نفسه[18]، كالعبارة: زيد مسافر. فهي حمل وجملة، محمولها هو الاسم "مسافر"، وحدها هو الاسم "زيد".

والحدود الخارجية هي الحدود التي لا تمثّل موضوعات المحمول. وبتعبير آخر، هي حدود تنتمي إلى الجملة وليس إلى الحمل. وتُسمى العبارة اللغوية التي تشتمل على هذه الحدود جملة فقط[19]. كالعبارة: زيد، أبوه مسافر. فه يجملة، تتكون من حمل وحد خارجي، الحمل هو "أبوه مسافر"، محموله الاسم "مسافر"، وحده الاسم "أبوه"، والحد الخارجي هو الاسم "زيد".

والوظائف التي تُسند إلى الحدود تنتمي إلى ثلاثة أنواع، هي:

- الوظائف الدلالية: وه يوظائف تُحدد الأدوار الدلالية التي تؤديها الحدود بالنسبة إلى الواقعة التي يدل عليها المحمول. ومن خصائص هذه الوظائف أنّها لا تُسند إلا إلى الحدود الداخلية،

وأنّها غير محصورة في عدد معين من الوظائف. ومن أمثلتها : المنفذ والمتقبل والمستقبل والمكان والزمان.

- الوظائف التركيبية أو الوجهية: وه ي وظائفتُحدد الوجهة المنطلق منها في تقديم الواقعة التي يدل عليها المحمول. ومن خصائص هذه الوظائف أنّها لا تسند إلا إلى الحدود الداخلية، وأنّها محصورة في وظيفتين فقط: الفاعل والمفعول.

- الوظائف التداولية : وه ي وظائف تُحدد العلاقات القائمة بين مكونات الجملة بالنظر إلى المقام أو السياق العام الذي أُنتجت فيه هذه الجملة[20].

وهذه الوظائف؛ أي الوظائف التداولية، كانت عند سيمون دك أربع وظائف: البؤرة والمحور والمبتدأ والذيل، ولمّا اقترح أحمد المتوكل إضافة الوظيفة المنادى صارت خمس وظائف: البؤرة والمحور والمبتدأ والذيل والمنادى [21]. تُصنف، بالنظر إلى الحدود التي تُسند إليها ، إلى صنفين: وظائف داخلية ووظائف خارجية ؛ فأما الوظائف الداخلية فهي التي تُسند إلى الحدود الداخلية، وتتمثّل في الوظيفتين: البؤرة والمحور.

- **البؤرة:** تُسند هذه الوظيفة إلى الحد الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في الجملة، وتتفرع إلى نوعين:

- **بؤرة الجديد:** تُسند إلى الحد الحامل للمعلومة التي يجهلها المتكلم أو المخاطَب، ومن أمثلة الحالة الأولى الحد "من" في الجملة: من تغيب اليوم؟ ومن أمثلة الحالة الثانية الحد "خالد" في الجملة: تغيب اليوم خالد. باعتبارها جوابا للجملة السابقة.

- **بؤرة المقابلة:** تُسند إلى الحد الحامل للمعلومة التي يُتَردد في ورودها، سواء أكان المتردد المتكلم، كالحدين "خالد ا" و"زيد ا" في الجملة: أخالدا قابلت أم زيدا؟ أم كان المتردد المخاطَب، كالحد "زيدا" في الجملة: زيدا قابلت. باعتبارها جوابا للجملة السابقة.

وتُسند أيضا بؤرة المقابلة إلى الحد الحامل للمعلومة التي ينكر المخاطَب ورودها، كالحد "زيدا" في الجملة: زيدا تزوجت زينب. باعتبارها ردا تصحيحيا على الجملة: لم تتزوج زينب زيدا بل خالدا[22].

ومن أهم أحكام الوظيفة التداولية البؤرة ما يلي:

- تُسند البؤرة بنوعيها بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة إلى أحد حدود الحمل، كما في الجمل السابقة، أو إلى الحمل كله، كما في الجملتين: هند مقبلة. إنّ هندا زائرة زيدا إذا. فالجملة الأولى أُسندت إليها بؤرة الجديد باعتبارها جوابا للجملة: ما الخبر؟ والجملة الثانية أُسندت إليها بؤرة المقابلة.

- لا تُسند بؤرة المقابلة وبؤرة الجديد داخل الحمل نفسه. وبتعبير آخر، يُمتنع أن يتوارد في الحمل الواحد بؤرة المقابلة وبؤرة الجديد، كما يدل على ذلك لحن الجملة: * أمراكش زيد زائر غدا (بنبر مراكش وغدا).

- يُمتنع أن تُسند بؤرة المقابلة إلى أكثر من حد واحد في الحمل نفسه، في حين يسوغ ذلك مع بؤرة الجديد، ففي الجملة: أخبر زيد خالدا بنجاحه. الواردة جوابا للجملة: من أخبر من بماذا؟ أُسندت بؤرة الجديد إلى الحدود "زيد" و"خالدا" و"بنجاحه"[23].

- **المحور:** تُسند هذه الوظيفة إلى الحد الدال على ما يُشكّل المحدَّث عنه داخل الحمل، كالحد "زيد" في الجملتين: متى رجع زيد؟ رجع زيد البارحة[24].

ومن أهم أحكام الوظيفة التداولية المحور أنّها يمكن أن تُسند إلى أكثر من حد واحد في الحمل نفسه، كما في الجملة: أعطى زيد الكتاب خالدا. إذ أُسندت هذه الوظيفة إلى الحدين "زيد" و"الكتاب" على التوالي[25].

وأما الوظائف الخارجية فهي التي تُسند إلى الحدود الخارجية، وتشمل هذه الوظائف: المبتدأ والذيل والمنادى.

- **المبتدأ:** تُسند هذه الوظيفة إلى الحد الذي يُحدد مجال الخطاب ، والذي يُعتبر الحمل واردا بالنسبة إليه. ويأتي هذا الحد اسما أو جملة، كما يتضح من الجمل: زيد، أبوه مسافر. الجنود، رجعوا من الحرب منتصرين. أما إنّك نجحت في الامتحان، فذلك ما كنت أتوقع [26]. ففي الجملة الأولى أُسندت وظيفة المبتدأ إلى الحد "زيد"، وفي الجملة الثانية أُسندت إلى الحد "الجنود"، وفي الجملة الثالثة أُسندت إلى الجملة "أما إنّك نجحت في الامتحان".

وقد استدل أحمد المتوكل على خارجية المبتدأ بالعديد من الأدلة، أهمها:

- أنّ المبتدأ لا يخضع لقيود الانتقاء التي يفرضها المحمول على موضوعاته، ففي الجملة: الكتاب، شرب مؤلفه شايا. يظهر أنّ المحمول "شرب" ينتقي موضوعاته الحدين "مؤلفه"

و"شايل" بمقتضى قيد "حي" و"سائل" على التوالي، ولكنه لا ينتقي الحد "الكتاب" الذي أُسندت إليه الوظيفة التداولية المبتدأ.

- أنّ المبتدأ لا يخضع لمطابقة المحمول، كما يتضح من المقارنة بين الجملة: الفتاة، أخواها مسافران. والجملة: الفتاة أخواها مسافرة. ف في الجملة الأولى لم يطابق المبتدأ "الفتاة" المحمول "مسافران"، ورغم ذلك الجملة سليمة، وفي المقابل جاء المبتدأ "الفتاة" في الجملة الثانية مطابقا للمحمول "مسافرة"، ولكن الجملة لاحنة.

- أنّ القوة الإنجازية المواكبة للجملة (الاستفهام، الإخبار، الأمر، الوعد،...) تنصبّ على الحمل وحده (المحمول وموضوعاته) ولا تشمل المبتدأ، ويدل على ذلك، أولا، تقدم المبتدأ على مؤشر القوة الإنجازية، كما في الجملة: أخوك، أعدك أنه سيزورك غدا. فالمبتدأ "أخوك" متقدم على مؤشر القوة الإنجازية "أعدك". وثانيا، إمكانية انفراد المبتدأ بقوة إنجازية تختلف عن القوة الإنجازية للحمل الذي يليه، كما في الجملة: زيد؟ لقد عاد أبوه من السفر اليوم. إذ تواكب المبتدأ "زيد" القوة الإنجازية الاستفهام، في حين تواكب الحمل "لقد عاد أبوه من السفر اليوم" القوة الإنجازية الإخبار[27].

وقبل أن ننتقل إلى وظيفة الذيل يحسن بنا أن نشير إلى أنّه رغم التشابه الموجود بين المبتدأ والمحور في كونهما يحيلان معا على المحدَّث عنه إلا أنّهما مختلفان ؛ ذلك أنّ المبتدأ محدَّث عنه خارجي؛ أي حد خارجي، وأما المحور فهو محدَّث عنه داخلي. وبتعبير آخر، هو حد داخلي، وكما أشرنا إليه سابقا، تُسند بالضرورة إلى الحدود الداخلية الوظائف الدلالية (المنفذ، والمتقبل، والمستقبل،...) والوظائف التركيبية (الفاعل والمفعول) والوظائف التداولية الداخلية (البؤرة والمحور) ، في حين لا تُسند إلى الحدود الخارجية إلا الوظائف التداولية الخارجية (المبتدأ والذيل والمنادى) ، والجملتان: زيد، أبوه مسافر. زيد مسافر. توضحان هذا الفرق، ففي الجملة الأولى لا تُسند إلى الحد "زيد" إلا الوظيفة التداولية المبتدأ؛ وذلك لكونه حدا خارجيا، وفي الجملة الثانية تُسند إلى الحد "زيد" الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور؛ وذلك لكونه حدا داخليا.

- **الذيل:** تُسند هذه الوظيفة إلى الحد الذي يحمل معلومة توضح معلومة داخل الحمل أو تعدلها أو تصححها، كما في الجمل: أبوه مسافر، زيد. قرأت الكتاب، نصفه. قابلت اليوم زيدا، بل خالدا[28]. ففي الجملة الأولى تُسند إلى الحد "زيد" وظيفة ذيل التوضيح، وفي الجملة الثانية

تُسند إلى الحد "نصفه" وظيفة ذيل التعديل، وفي الجملة الثالثة تُسند إلى الحد "بل خالدا" وظيفة ذيل التصحيح.

- **المنادى:** تُسند هذه الوظيفة إلى الحد الدال على الكائن المنادى في مقام معين. وتتحقق هذه الوظيفة في البنيات الندائية والندبية والاستغاثية، كما يتضح من الجمل: يا خالد، اقترب. واخالدا، ابتعد. يا لعمرو، لما أصابنا [29]. ففي الجملة الأولى تُسند وظيفة المنادى إلى الحد "يا خالد"، وفي الجملة الثانية تُسند إلى الحد "واخالدا"، وفي الجملة الثالثة تُسند إلى الحد "يا لعمرو".

وكل الوظائف، سواء أكانت دلالية أم تركيبية أم تداولية، يَحكمها قيد أحادية الإسناد، ومفاده أنّ الوظائف تُسند إلى الحدود في مرحلة بناء البنية الوظيفية على أساس أنّ لا حد يحمل أكثر من وظيفة واحدة من كل نوع من الوظائف الثلاث في الحمل نفسه، ولا وظيفة تُسند إلى أكثر من حد واحد داخل الحمل نفسه [30]. وتُستثنى من هذا القيد الوظيفتان التداوليتان بؤرة الجديد والمحور ، فكما مرّ بنا سابقا، يمكن لهاتين الوظيفتين أن تُسندان إلى أكثر من حد واحد داخل الحمل نفسه، كما في الجملتين: أخبر زيد خالدا بنجاحه. أعطى زيد الكتاب خالدا. ففي الجملة الأولى أُسندت الوظيفة التداولية بؤرة الجديد إلى الحدود "زيد" و"خالدا" و"بنجاحه"، وفي الجملة الثانية أُسندت الوظيفة التداولية المحور إلى الحدين "زيد" و"الكتاب".

كانت هذه بعض الأمثلة عن إسناد الوظائف التداولية إلى حدود الجملة. وإسناد هذه الوظائف أو التمثيل لها بمستوى قائم بذاته هو، كما أشرنا إليه سابقا، إجراء من الإجراءات التي يعتمد عليها نحو اللغة العربية الوظيفي والأنحاء الوظيفية بصفة عامة لتحقيق الكفاية التداولية.

4. دور الوظائف التداولية في تحقيق الكفاية التفسيرية:

مما لا شك فيه أنّ تحقيق الكفاية التداولية يسهم في تحقيق الكفاية التفسيرية؛ ذلك أنّ الكفاية التداولية لا تعدو أن تكون جزءا أو فرعا من فروع الكفاية التفسيرية، وتحقيقها يُمثّل خطوة نحو تحقيق الكفاية التفسيرية. و لتوضيح هذه الفكرة أكثر سنمثّل بدور

الوظائف التداولية في تفسير ثلاث ظواهر من اللغة العربية تخص على التوالي: البنية الصوتية والبنية الصرفية والبنية التركيبية، وهي: النبر والإعراب الوظيفي ورتبة مكونات الجملة. واخترنا هذه الظواهر دون غيرها لنبيّن، في سياق التمثيل هذا، كيف يتجسد أهم مبدأ قامت عليه الأنحاء الوظيفية، وهو مبدأ تبعية البنية للوظيفة.

يظهر دور الوظائف التداولية في تفسير بعض الظواهر الصوتية في النبر، فللوظيفة البؤرة مثلا تقتضي، سواء أكانت بؤرة جديد أم بؤرة مقابلة، أن يكون الحد الذي تُسند إليه منبورا[31]، كما في الجملة: شايا شرب خالد . فالأداء الصحيح لهذه الجملة يكون بنبر الحد "شايا" لكونه يدل على الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة، وبذلك يتأكد لدى المخاطَب أنّ الذي شربه زيد هو الشاي وليس مشروبا آخر.

ويظهر دور الوظائف التداولية في تفسير بعض الظواهر الصرفية في الإعراب، فالمعروف أنّ هذه الظاهرة تُصنف في نحو اللغة العربية الوظيفي مع الظواهر الصرفية؛ ذلك أنّها تتمثّل في تلك الاختلافات الصرفية (الحالات الإعرابية) التي تلحق أواخر حروف الحدود[32]. وتشمل هذه الظاهرة نوعين من الإعراب: الإعراب البنيوي والإعراب الوظيفي. وهذا الأخير يتمثّل في الحالات الإعرابية (الرفع والنصب) التي تأخذها الحدود بمقتضى الوظائف التي تدل عليها، وذلك وفقا للسلمية الآتية:

الوظائف التركيبية> الوظائف الدلالية> الوظائف التداولية[33]

وتعني هذه السلمية أنّ الأولوية في إسناد الحالات الإعرابية الوظيفية للوظائف التركيبية ثم الوظائف الدلالية ثم الوظائف التداولية. وبتعبير آخر، يأخذ الحد الذي يدل على وظيفة تركيبية حالته الإعرابية بمقتضى هذه الوظيفة بغض النظر عن وظيفته الدلالية والتداولية؛ بحيث إذا كان يدل على الوظيفة التركيبية الفاعل فإنّه يأخذ الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى هذه الوظيفة، وإذا كان يدل على الوظيفة التركيبية المفعول فإنّه يأخذ الحالة الإعرابية النصب بمقتضى هذه الوظيفة[34]، ومن أمثلة ذلك الحدان "زيد" و"خالدا" في الجملة: أعطى زيد خالدا هدية. فالحد "زيد" يدل على الوظيفة الدلالية المنفذ، ويدل على الوظيفة التركيبية الفاعل، ويدل على الوظيفة التداولية المحور، وقد أخذ الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التركيبية الفاعل ، والحد "خالدا" يدل على الوظيفة الدلالية المستقبل أو

المستفيد، ويدل على الوظيفة التركيبية المفعول، وقد أخذ الحالة الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته التركيبية المفعول.

وتأخذ الحدود غير الوجهية؛ أي التي لا تُسند إليها وظيفة تركيبية، حالتها الإعرابية النصب بمقتضى وظيفتها الدلالية بغض النظر عن وظيفتها التداولية إن وجدت[35]، ومن أمثلة ذلك الحد "هدية" في الجملة: أعطى زيد خالدا هدية. فهو يدل على الوظيفة الدلالية المتقبل، ويدل على الوظيفة التداولية بؤرة الجديد، وقد أخذ الحالة الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته الدلالية المتقبل.

وتأخذ الحدود التي لا تُسند إليها إلا الوظائف التداولية؛ أي الحدود الخارجية، حالتها الإعرابية بمقتضى الوظيفة التداولية التي تدل عليها؛ بحيث إذا كان الحد يدل على الوظيفة التداولية المبتدأ فإنّه يأخذ الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى هذه الوظيفة، كالحد "زيد" في الجملة: زيد، أبوه مسافر[36].

وإذا كان يدل على الوظيفة التداولية المنادى فإنّه يأخذ الحالة الإعرابية النصب بمقتضى هذه الوظيفة. وتتحقق هذه الحالة بالعلامة الإعرابية الفتحة أو الضمة، كما يتضح من الجملتين: يا طالعا جبلا، احذر. أيها النائم، استيقظ [37]. ففي الجملة الأولى تحققت الحالة الإعرابية النصب بالفتحة أو التنوين الذي لحق آخر حرف من الحد "طالعا" ، وفي الجملة الثانية تحققت الحالة الإعرابية النصب بالضمة التي لحقت آخر حرف من الحد "النائم".

وإذا كان يدل على الوظيفة التداولية ذيل التوضيح فإنّه يأخذ الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى هذه الوظيفة، كالحد "زيد" في الجملة: أبوه مسافر، زيد. وأما إذا كان يدل على الوظيفة التداولية ذيل التعديل أو ذيل التصحيح فإنّه يأخذ الحالة الإعرابية بمقتضى الوظيفة التركيبية أو الوظيفة الدلالية التي يرثها عن الحد الذي عدله أو صححه، كما يتضح من الجملة: زارني خالد، بل زيد [38]. فقد أخذ الحد "زيد" الحامل للوظيفة التداولية ذيل التصحيح الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى الوظيفة التركيبية الفاعل التي ورثها عن الحد "خالد".

وحاصل ما ننتهي إليه هنا نلخصه في نقطتين:

- إحداهما: أنّ نحو اللغة العربية الوظيفي جعل الوظائف بمختلف أنواعها محددات للحالات الإعرابية. وبتعبير النّحاة العرب القدامى، جعل الوظائف عوامل للحالات الإعرابية . وهذا جانب من جوانب تجسيد مبدأ تبعية البنية للوظيفة.

- والأخرى: أنّ الوظائف التداولية تحتل المرتبة الأخيرة في سلمية إسناد الحالات الإعرابية، ولكن حين يتعلق الأمر بالحالات الإعرابية التي تلحق الحدود الخارجية تصير الوظائف التداولية الخارجية (المبتدأ والمنادى والذيل) في المرتبة الأولى ، فهي وحدها التي تفسّر الحالات الإعرابية التي تلحق تلك الحدود.

ويظهر دور الوظائف التداولية في تفسير بعض الظواهر التركيبية في الرتبة؛ إذ يذهب أحمد المتوكل إلى أنّ ترتيب مكونات الجملة في اللغة العربية يتم وفقا للبنيات الآتية[39]:

- بنية الجملة الفعلية: م^{4}، م^{2}، م^{1}، م^{Ø}، ف (م آ) فا مف (ص)، م^{3}

- بنية الجملة الاسمية: م^{4}، م^{2}، م^{1}، م^{Ø}، فا ((م س) أو (م ص) أو (م ح) أو (م ظ)) مف (ص)، م^{3}

- بنية الجملة الرابطية: م^{4}، م^{2}، م^{1}، م^{Ø}، ط، فا ((م س) أو (م ص) أو (م ح) أو (م ظ)) مف (ص)، م^{3}

وخُصّصت المواقع التي تشتمل عليها هذه البنيات كالآتي:

- موقع الصدر الأول (م^{1}) يُخصّص لمؤشرات القوة الإنجازية، كحروف الاستفهام، وبعض المعلقات الدامجة، كـ"إنّ" و"لا" النافية، كما يظهر من الجملتين: أسافرت هند إلى الجنوب؟ إنّ هندا مغادرة غدا.

- موقع الصدر الثاني (م^{Ø}) يُخصّص لاسم الاستفهام أو الحد الذي تُسند إليه الوظيفة التداولية المحور أو الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة، كما هو الشأن بالنسبة للمكونات: "أين" و"في الشارع" و"البارحة" في الجمل: أين ذهبت زينب؟ في الشارع قابلت أصدقاء قدامى. البارحة جاء خالد.

- الموقع (م آ) يُخصّص للحد الذي تُسند إليه الوظيفة التداولية المحور في حالات معينة، كالحد "اللص" في الجملة: قتل اللصَ الحارسُ.

- المواقع (ف) (فا) (مف) هي مواقع يشغلها على التوالي: الفعل، والحد الذي تُسند إليه الوظيفة التركيبية الفاعل، والحد الذي تُسند إليه الوظيفة التركيبية المفعول

- الموقع (ص) وهو موقع تشغله الحدود التي لا تُسند إليها لا وظيفة تركيبية ولا وظيفة تداولية تخول لها احتلال موقع خاص. ويظهر من بعض الأمثلة أنّ هذا الموقع تشغله غالبا الحدود التي تُسند إليها الوظيفة التداولية بؤرة الجديد، كالحدين "البارحة" و"سنين طويلة" في الجملتين: غادر زيد المدينة البارحة. ساكن زيد خالدا سنين طويلة.

- الموقع (ط) وهو موقع الرابط المدمج في الجمل الرابطية، كالجمل: كان زيد أستاذا. كان زيد مريضا. كان زيد في الدار. سيكون المهرجان في الأسبوع القادم. والرموز: (م س) و(م ص) و(م ح) و(م ظ) تُحيل على المركبات الاسمية والمركبات الوصفية والمركبات الحرفية والمركبات الظرفية حين تأتي محمولات في الجمل الاسمية والجمل الرابطية.

- المواقع (م ^{4}) (م ^{2}) (م ^{3}) تحتلها الحدود التي تُسند إليها الوظائف التداولية الخارجية؛ بحيث يحتل المنادى الموقع (م ^{4})، ويحتل المبتدأ الموقع (م ^{2})، ويحتل الذيل الموقع (م ^{3})[40]، كما توضحه الجمل التي مثّلنا بها سابقا المعادة هنا للتذكير: زيد، أبوه مسافر. يا خالد، اقترب. قرأت الكتاب، نصفه.

وفسّر أحمد المتوكل تقدم المبتدأ وتأخر الذيل بالمراحل التي يتبعها المتكلم في أثناء إنتاج الجملة، ففي المرحلة الأولى يحدد مجال الخطاب، ويكون ذلك في الجملة المبتدَئية بالمبتدأ، وفي المرحلة الثانية يبني حملا على مجال الخطاب الذي حدده، وفي المرحلة الثالثة والأخيرة يضيف معلومة يوضح بها معلومة واردة في الحمل أو يصححها أو يعدلها، ويكون ذلك بالذيل[41].

وفسّر تصدر المنادى لهذه المواقع بكون هذا الأخير يتقدم على المبتدأ في حالة وروده معه، كما في الجملة: يا زيد، أخوك، زاره خالد. وقد يتأخر المنادى ع لى الحمل، كما في الجملة: إنّ الحر شديد، يا زيد. والحالة الأولى؛ أي تقدم المنادى على الحمل، أكثر ورودا من الحالة الثانية[42].

وحاصل ما خلص إليه أحمد المتوكل من تتبعه لمختلف المواقع التي تحتلها مكونات الجملة في اللغة العربية أنّ ترتيب هذه المكونات يؤول إلى السلمية الآتية:

الوظائف التداولية> الوظائف التركيبية> الوظائف الدلالية[43]

ومفاد هذه السلمية أنّ الأولوية في تحديد رتبة المكونات للوظائف التداولية ثم الوظائف التركيبية ثم الوظائف الدلالية. وحظيت الوظائف التداولية بالأولوية لسببين:

- أحدهما: أنّ الوظائف التداولية الخارجية (المنادى والمبتدأ والذيل) هي التي تُحدد مواقع الحدود الخارجية، وبالتالي هي التي تفسّر احتلال هذه الحدود للمواقع (م^4) و(م^2) و(م^3).

- والآخر: أنّ بعض الوظائف التداولية الداخلية لها الأولوية على الوظائف التركيبية والوظائف الدلالية في تحديد الرتبة . وبتعبير آخر، بعض الوظائف التداولية الداخلية تحجب دور الوظائف الأخرى في تحديد الرتبة، ومن أمثلة ذلك الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة ، فهي تقتضي أن يحتل الحد الذي يدل عليها الموقع الصدر (م^{Ø})، كما في الجملة: تفاحةً أكل خالد. إذ احتل الحد "تفاحة" الموقع (م ^{Ø}) بمقتضى وظيفته التداولية بؤرة المقابلة، والموقع الذي تقتضيه وظيفته التركيبية المفعول هو الموقع (مف) الذي يأتي بعد موقع الفعل (ف) وموقع الفاعل (فا)، كما في الجملة: أكل خالد تفاحة.

كانت هذه بعض الأمثلة عن دور الوظائف التداولية في تفسير بعض الظواهر في اللغة العربية. وكما أشرنا إليه سابقا، الاعتماد على هذه الوظائف في تفسير الظواهر اللغوية هو إجراء من إجراءات تحقيق الكفاية التفسيرية، وهو أيضا تجسيد لمبدأ تبعية بنية اللغة لوظيفتها؛ ذلك أنّ الظواهر التي تعرضنا إليها (النبر والإعراب والرتبة) تخص الجانب البنيوي، والوظائف التداولية التي اقتضت، بحسب أحمد المتوكل، على هذه الظواهر أن تتحقق في تلك الأشكال، كأن يأتي الحد منبورا ومنصوبا ومتصدرا الجملة، هذه الوظائف تخص الجانب الوظيفي للجملة أو للغة بصفة عامة.

5. خاتمة:

في الأخير يمكن أن نلخص نتائج هذه الدراسة في النقاط الآتية:

- نحو اللغة العربية الوظيفي هو نحوٌ حديثٌ للغة العربية، يستمد إطاره النظري والمنهجي من نظرية النّحو الوظيفي التي أسّسها سيمون دك

- الكفاية التداولية في نحو اللغة العربية الوظيفي، وكذا في نظرية النّحو الوظيفي، هي جزء أو فرع من الكفاية التفسيرية.

- يعتمد نحو اللغة العربية الوظيفي على جملة من الإجراءات لتحقيق الكفاية التداولية، أهمها التمثيل بمستوى قائم بذاته للوظائف التداولية.

- تشمل الوظائف التداولية في نحو اللغة العربية الوظيفي خمس وظائف: البؤرة والمحور والمبتدأ والذيل والمنادى.

- تؤدي الوظائف التداولية دورا مهما في تفسير بعض الظواهر في اللغة العربية، ومن ثمّ فهي تسهم، بالإضافة إلى تحقيق الكفاية التداولية، في تحقيق الكفاية التفسيرية.

قائمة المراجع:

- العصيلي، عبد العزيز بن إبراهيم، (2006)، علم اللغة النفسي، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
- المتوكل، أحمد، (1985)، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، المغرب، ط1.
- المتوكل، أحمد، (1986)، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، المغرب، ط1.
- المتوكل، أحمد، (1987أ)، من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، المغرب، ط1.
- المتوكل، أحمد، (1987ب)، من قضايا الرابط في اللغة العربية، منشورات عكاظ، المغرب.
- المتوكل، أحمد، (1988)، الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، المغرب.
- المتوكل، أحمد، (1993) الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، المغرب.
- المتوكل، أحمد، (1995)، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي – التداولي، دار الأمان، المغرب.
- المتوكل، أحمد، (1996) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي - التركيبي، دار الأمان، المغرب.
- المتوكل، أحمد، (2003) الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الأمان، المغرب، ط1.
- المتوكل، أحمد، (2006)، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، دار الأمان، المغرب ط1.
- المتوكل، أحمد، (2010)، اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، منشورات دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط2.
- المتوكل، أحمد ، (2011)، الخطاب الموسط: مقاربة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات، منشورات الاختلاف ودار الأمان، الجزائر والمغرب، ط1.
- Chomsky, Noam , (1971), Aspects de la théorie syntaxique, Editions du Seuil, France.

الهوامش والإحالات:

[1]- ينظر: العصيلي، عبد العزيز بن إبراهيم، (2006)، علم اللغة النفسي، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ص248.

[2]- ينظر: Chomsky, Noam, (1971), Aspects de la théorie syntaxique, Editions du Seuil, France, p83-84.

[3]- تجدر الإشارة هنا إلى ثلاثة أمور:

- الأول: أنّ أحمد المتوكل صنف الأنحاء الحديثة إلى صنفين: أنحاء وظيفية ، وهي التي تعتمد على وجه الخصوص مبدأ تبعية بنية اللغة لوظيفتها، وأنحاء غير وظيفية، وهي التي تعتمد على مبدأ استقلال بنية اللغة عن وظيفتها. وذكر من الصنف الأول: الوجهة الوظيفية للجملة لمائيزيوس و النحو النسقي لهاليداي والنحو الوظيفي لسيمون دك، ومن الصنف الثاني : النحو التوليدي والتحويلي لتشومسكي. للتوسع أكثر في هذا الموضوع ينظر: المتوكل، أحمد، (2010)، اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، منشورات دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط2، ص12-16.

- والثاني: أنّنا نقصد بـ"النحو" المعنى الواسع لهذا المصطلح والأكثر تداولا في الدرس اللساني الحديث، وهو إطلاقه على نظرية لسانية بعينها، ك نظرية النحو الوظيفي، ونظرية النحو الوظيفي المعجمي، ونظرية النحو النسقي، ونظرية النحو التوليدي والتحويلي، ونظرية نحو الأحوال،...إلخ.

- والثالث: أنّنا لا نقصد بكلمة "وظيفيين" التي وردت في هذه الدراسة في أكثر من موضع أصحاب النظريات اللسانية التي تنتمي إلى الأنحاء الوظيفية، كمائيزيوس وهاليداي، وإنّما نقصد بها الدارسين الذي اتخذوا نظرية النحو الوظيفي لسيمون دك إطارا لأبحاثهم اللغوية، كأحمد المتوكل، وماكنزي، وهنخفلد.

[4]- المتوكل، أحمد ، (2011)، الخطاب الموسط: مقاربة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات، منشورات الاختلاف ودار الأمان، الجزائر والمغرب، ط1، ص09.

[5]- ينظر: المتوكل، أحمد، اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص137.

[6]- ينظر: المتوكل، أحمد، (1995)، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، دار الأمان، المغرب، ص14.

[7]- المرجع نفسه، ص14.

[8]- المرجع نفسه، ص16.

[9]- المتوكل، أحمد ، (1993) الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، المغرب، ص10.

[10]- المرجع نفسه، ص10.

[11]- ينظر: المتوكل، أحمد، (2006)، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، دار الأمان، المغرب، ط1، ص63.

[12]- ينظر: المتوكل، أحمد، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي – التداولي، ص19-20.

[13]- للاطلاع على مراحل اشتقاق الجملة كما افترضها سيمون دك أول مرة ينظر: المتوكل، أحمد، (1985)، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، المغرب، ط1، ص11-23.

[14]- المتوكل، أحمد، (2003)، الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الأمان، المغرب، ط1، ص53.

[15]- ينظر: المتوكل، أحمد، الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص 31-32.

[16]- ينظر: المتوكل، أحمد، (1987ب)، من قضايا الرابط في اللغة العربية، منشورات عكاظ، المغرب، ص86.

[17]- ينظر: المتوكل، أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص19.

[18]- ينظر في الفرق بين الحمل والجملة: المتوكل، أحمد، (1987أ)، من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، المغرب، ط1، ص90-91.

[19]- ينظر في تعريف الجملة: المتوكل، أحمد، (1988)، الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، المغرب، ص27-28.

[20]- ينظر: المتوكل، أحمد، من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص58-59.

[21]- ينظر: المتوكل، أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص160.

[22]- ينظر: المرجع نفسه، ص28-31.

[23]- ينظر: المرجع نفسه، ص31-46.

[24]- ينظر: المرجع نفسه، ص67.

[25]- ينظر: المرجع نفسه، ص73-74.

[26]- ينظر: المرجع نفسه، ص113-117.

[27]- ينظر: المرجع نفسه، ص122-126.

[28]- ينظر: المرجع نفسه، ص147-148.

[29]- ينظر: المرجع نفسه، ص161-162.

[30]- ينظر: المرجع نفسه، ص40-41.

[31]- ينظر: المتوكل، أحمد، اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص180.

[32]- يرى أحمد المتوكل أنّ الإعراب ظاهرة صرفية تتمثّل في تلك الاختلافات الصرفية التي تلحق أواخر حروف الحدود، وأنّه ينقسم إلى نوعين: إعراب وظيفي، وهو الإعراب الممثّل له بالحالات الإعرابية (الرفع والنصب) التي تأخذها الحدود بمقتضى الوظائف المسندة إليها، وإعراب بنيوي، وهو الإعراب الناتج عن بنية تركيبية خاصة، كالمركب الإضافي، أو الناتج عن عمل إحدى الصرفات المسندة للإعراب، كالأفعال من زمرة "كان" و"ظن"، والحروف المشبهة بالفعل، وحروف الجر. ينظر للمزيد من التفصيل: المتوكل، أحمد، (1996)، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، دار الأمان، المغرب، ص212-213.

[33]- ينظر: المرجع نفسه، ص213.

[34]- ينظر: المتوكل، أحمد، من البنية الحملية إلى البنية الوظيفية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص36.

[35]- ينظر: المرجع نفسه، ص37.

[36]- ينظر: المتوكل، أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص157.

[37]- ينظر: المرجع نفسه، ص175-176.

[38]- ينظر: المرجع نفسه، ص151.

[39]- ينظر: المتوكل، أحمد، (1986)، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، المغرب، ط1، ص20.

[40]- ينظر: المرجع نفسه، ص20-21.

[41]- ينظر: المتوكل، أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص159.

[42]- ينظر: المرجع نفسه، ص179.

[43]- ينظر: المتوكل، أحمد، اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص180.